ATFD
الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
Association Tunisienne des Femmes Démocrates

الخطة الاستراتيجية لمجلس نساء تونس

2025 - 2030

هناء بن فضل

مستشارة مكلفة بمسار صياغة الخطة الاستراتيجية

NOVACT Noviolència Nonviolence اللاعنف

HARAKA

MINISTERIO DE ASUNTOS EXTERIORES, UNIÓN EUROPEA Y COOPERACIÓN | aecid | Cooperación Española

Ajuntament de Barcelona

المحتويات

استهلال.....3

شكر.....4

1. الإطار العام.....5

1.1 لمحة تاريخية عن مجلس نساء تونس.....5

2.1 التكوين وسياق إعداد الخطة الاستراتيجية.....6

1.3 أهداف مسار إعداد الخطة الاستراتيجية 2025-2030 7

2. المنهجية المعتمدة والمبادئ الموجهة في إعداد الخطة الاستراتيجية.....7

1.2 المقاربة والمبادئ المنهجية 8

2.2 مسار إعداد الخطة الاستراتيجية.....8

1.2.2 الاستشارات الجهوية 8

2.2.2 الورشة الوطنية لعرض النتائج والمصادقة 10

3. التوجهات الاستراتيجية لمجلس نساء تونس 2025-2030 10

1.3 الرهانات الرئيسية 11

2.3 الرؤية.....12

3.3 المحاور الاستراتيجية.....12

1.3.3 المحور الأول: دعم حقوق النساء والدفاع عن مكاسبهن 13

2.3.3 المحور الثاني: دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق البيئية والعدالة المناخية...14

3.3.3 المحور الثالث: دعم الحقوق السياسية والمشاركة في الفضاء العام.....15

4.3.3 المحور الرابع: تعزيز التضامن النسوي.....15

4.3 تحديد التدخلات ذات الأولوية 16

1.4.3 التدخلات المتعلقة بالمحور الأول: دعم حقوق النساء والدفاع عن مكاسبهن.....16

2.4.3 التدخلات المتعلقة بالمحور الثاني: دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق البيئية والعدالة المناخية 16

3.4.3 التدخلات المتعلقة بالمحور الثالث: دعم الحقوق السياسية والمشاركة في الفضاء العام...18

4.4.3 التدخلات المتعلقة بالمحور الرابع: تعزيز التضامن النسوي.....18

خاتمة 19

©ATFD، مشروع حركة - هناء بن فضل

استهلال

لقد شهد مجلس نساء تونس النور رسميا أيام 8 و9 مارس 2023 بمناسبة اليوم العالمي لحقوق النساء وكان ذلك تحت شعار " من أجل إدراج حقوق النساء والمساواة ضمن السياسات العمومية".

ولدت هذه المبادرة التي قادتها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات في سياق سياسي ومؤسسي شديد الهشاشة يتلازم مع أزمة اقتصادية مستمرة وتراجع مقلق للحقوق والحريات الأساسية. وأمام هذه الانحرافات والتهديد المتنامي للمكتسبات الخاصة بالحقوق الإنسانية - وبصفة خاصة حقوق النساء – كان ضروريا التحرك والفعل.
هذا هو الظرف العاجل الذي ولد فيه مجلس النساء: كفضاء للتفكير والحوار والتعبئة النسوية.

مجلس النساء الذي تم تصوره كفضاء للحوار والتبادل الملتزم، يهدف إلى مقاربة الواقع المتعدد الذي تعيشه النساء التونسيات حسب اختلاف أصولهن وجهاتهن، وإلى متابعة النقاش حول الحقوق الأساسية التي تخصهن. وهو أيضا يطمح إلى أن يكون جسرا **يربط بين الجمعيات النسوية والمنظمات** المدافعة عن حقوق الانسان، ما من شأنه أن يعزز فضاء للتضامن والمقاومة وكذلك تأكيد النضالات النسوية.

نجح مجلس النساء منذ نسخته الأولى في وضع حقوق النساء في محور النقاشات العامة وذلك من خلال الوصل بين تجارب وتطلعات ونضالات النساء في مختلف مناطق البلاد. وهو يدافع عن مقاربة تقاطعية للحقوق اعترافا بالتنوع في معيش النساء وتدعم التطلعات الجماعية إلى مجتمع أكثر مساواة يحترم حقوق الجميع.

وفي إطار نفس هذه الديناميكية تم تنظيم دورة ثانية للمجلس يومي 8 و9 مارس 2024 حول مسألة: " النسوية التقاطعية والنسوية الكونية: بين تعدد التأويلات وتنوع الواقع".

يندرج تطور مجلس النساء ضمن مشروع " **حركة** " المنجز بالشراكة مع **نوفاكت**، بالتعاون مع جمعية **جسور المواطنة** وبدعم من **الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID)**. ويهدف هذا المشروع إجمالا إلى تعزيز قدرات المجلس في مجال المناصرة والتحسيس، وتعزيز حقوق النساء على المستوى الوطني.

وبعد سنتين من اعتماد بيانه التأسيسي، وفي سياق استمرارية مشروع " حركة " يطلق اليوم مجلس نساء تونس **خطته الاستراتيجية 2025-2030** التي تم إعدادها بالتشاور مع الجمعيات الأعضاء والشركاء الملتزمين. وهي ثمرة تفكير جماعي ومعمق، منغرس في واقع مختلف مناطق البلاد وتحمل رؤية مشتركة: رؤية لمجتمع يتأسس على المساواة الفعلية والواقعية بين النساء والرجال، حيث تحظى حقوق النساء بالاعتراف التام بوصفها جزءا لا يتجزأ من الحقوق الإنسانية وحيث تكون محمية ومدعومة في كل مجالات الحياة سواء منها الخاصة أو العامة.

تقوم هذه الرؤية على مبادئ أساسية هي:

* **مساواة النوع الاجتماعي** كمرتكز للعدالة الاجتماعية
* **تساوي الفرص** كشرط ضروري من اجل الكرامة والحرية
* **إنهاء كل أشكال التمييز والعنف** ضد النساء

ترتكز الخطة الاستراتيجية على **أربعة محاور رئيسية** يحمل كل منها أهدافا خصوصية تتعلق بالأولويات التي تم تحديدها جماعيا وهي:

1- الدفاع والدعم للمكتسبات المتعلقة بحقوق النساء
2- دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق البيئية والعدالة المناخية
3- تعزيز المشاركة السياسية والانخراط المواطني للنساء
4- تعزيز التضامن النسوي والائتلافات بين الجمعيات

مدفوعا بهذه الموجهات، يؤكد مجلس النساء مهمته وهي أن **يصبح فاعلا محوريا في المناصرة، وتحقيق التضامن والتغيير الاجتماعي** في تونس.

أخيرا، تطمح هذه **الخطة الاستراتيجية 2025-2030** إلى أن تتحول إلى أداة لا غنى عنها للتعبئة، بوسعها التأثير على السياسات العمومية والتأليف بين طاقات الحركة النسوية التونسية والدفاع بعزم ومثابرة عن حقوق النساء بكل تنوعاتها.

©ATFD، مشروع حركة - هناء بن فضل

شكر

لم يكن لإعداد هذه الخطة الاستراتيجية 2025-2030 لمجلس نساء تونس أن يرى النور من دون التزام وتضامن وانخراط عدد هام من الأشخاص والهياكل، الذين ساهموا كل بطريقته في هذا المسار الجماعي.

أعبر عن امتناني العميق:

- **للمناضلين/ات من أعضاء/وات منظمات المجتمع المدني والناشطين/ات المستقلين/ات وللعاملات الفلاحيات** اللاتي والذين شاركوا/ن بكل قناعة وصرامة وسخاء في الأربع استشارات الجهوية وفي الورشة الوطنية لعرض النتائج. لقد أسهمت مشاركاتهم في تغذية التفكير الاستراتيجي لمجلس النساء على نحو متجذر في الواقع الميداني والنضالات المعيشة.
- **لفريق الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD)** وخصوصا **مكتبها التنفيذي** برئاسة **رجاء الدهماني** من أجل رؤيتها السياسية والتزامها بهيكلة مجلس النساء. كما أشكر أيضا **مفيدة بشير**، المسؤولة عن **لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، وكذلك **دوجة المستيري** منسقة مشروع حركة، **ومجموع الموظفات والمتطوعات بالجمعية** ممن شاركن في تنظيم وتنسيق ومتابعة هذه المهمة.
- **لأعضاء وعضوات لجنة التوجيه لمشروع حركة** من أجل مرافقة وتنسيق هذا العمل بكل صرامة وعناية وبالخصوص **دوجة المستيري من جمعية النساء الديمقراطيات وأوسكار كوربالان وسيف الثايري** من **نوفاكت** وكذلك **صفاء الحمري** من **جمعية جسور المواطنة** من أجل التزامهم/ن على الميدان، استعدادهم/ن الدائم، ثقتهم/ن ودعمهم/ن على امتداد هذا المسار.
- **لفرق مشروع حركة** وخصوصا **لواحظ السمعلي ونعيمة بن منصور وصفاء الحمري** من أجل التزامهن على الميدان، دعمهن في تعبئة المشاركين والمشاركات وكذلك من أجل الدعم اللوجستي والإنساني لإجراء الاستشارات الجهوية.
- **لجمعية توريس الثقافية** التي فتحت لنا أبوابها من أجل إنجاز الاستشارة الجهوية بقبلي وأخص بالذكر كاتبها العام **محمد الشايبي** لما قدمه من حسن الضيافة والعناية وما بينه من التزام جمعيته بالنضال من أجل حقوق النساء.
- **للخبيرة في كتابة التقارير والرسملة هيفاء الخالدي** التي وثقت بدقة أعمال الاستشارات الجهوية وورشة عرض النتائج، وساهمت بذلك في ضمان أن تكون جميع الأصوات مسموعة.

إلى الجميع، شكرا من أجل مساهمتكم/ن في هذه الديناميكية النسوية الجماعية، من أجل أصواتكم/ن، من أجل أفكاركم/ن ونقدكم/ن البناء والتزامكم/ن في سبيل أن نبني معا مستقبلا يقوم على المساواة والكرامة والعدالة.

هناء بن فضل

مستشارة مكلفة بمسار

صياغة الخطة الاستراتيجية

©ATFD، مشروع حركة - هناء بن فضل

1- الإطار العام

تندرج صياغة هذه الخطة الاستراتيجية لمجلس نساء تونس في سياق سياسي ومؤسّسي واجتماعي واقتصادي يتسم بجملة من التراجعات المقلقة في مجال حقوق الانسان، ومن بينها حقوق النساء والمساواة بين الجنسين. وفي مواجهة هذه التحديات، يكتسب مجلس نساء تونس الذي تم تصوره كإطار لتقاطع النضالات النسوية ومنصة للمناصرة الجماعية وأداة استراتيجية لتأكيد مركزية مبدأ المساواة ولإدراج حقوق النساء ضمن السياسات العمومية المستقبلية، كل مدلولاته. وبفضل هذه الخطة يتم تحقيق خطوة حاسمة في تعزيز ذلك الفضاء باعتباره فضاء مشتركا، متضامنا ومهيكلا وبالتالي قادرا على حمل رؤية استراتيجية جماعية وأهداف مشتركة وتحركات منسقة من أجل الدفاع عن حقوق النساء.

يندرج هذا المسار في سياق سياسي تونسي يغلب عليه التوتر من حيث تزايد تمركز السلطة التنفيذية والتضييق على الفضاء المدني والتراجع التدريجي عن المكتسبات الديمقراطية التي كانت قد تحققت في العقد الأخير. وتنبه العديد من المؤشرات المقلقة إلى إنهاك لدولة القانون وتراجع للحريات الفردية والعامة وبالتحديد حرية التعبير وحرية التنظم وحرية التظاهر، إضافة إلى إرادة سياسية للحد من نشاطات منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الناشطة منها في مجال حقوق النساء والمساواة. وفي هذا الإطار لا يكون الفعل النسوي الجماعي ضروريا فحسب وإنما هو يكتسب طابعا مستعجلا من أجل الحفاظ على المكتسبات وتعزيز التضامن وإقرار بديل حامل المساواة والعدالة والكرامة لكل النساء في جميع أنحاء البلاد.

يقدم هذا الفصل التمهيدي في مرحلة أولى نشأة مجلس نساء تونس وتاريخه من خلال متابعة المحطات الأساسية التي حكمت تطوره. ثم يعود بعد ذلك إلى السياق الذي تمت فيه صياغة تصور للخطة الاستراتيجية من خلال مشروع حركة، وإلى المراحل الأولى من مأسسة هذه المبادرة النسوية. ويحدد أخيرا الأهداف التي تقود مسار إعداد الخطة الاستراتيجية 2025-2030.

1.1- لمحة تاريخية عن مجلس نساء تونس

لقد شهد مجلس نساء تونس النور سنة 2023 في لحظة شعرت فيها النسويات التونسيات بالضرورة المستعجلة لتوحيد الصف قبالة انهيار المؤسسات الديمقراطية والتهميش المتزايد للنساء في دوائر القرار وتضاعف العنف المسلط على النساء والتمييز القائم على النوع الاجتماعي. فلقد بلغت ظواهر العنف والتمييز القائمين على النوع الاجتماعي نسبا مفزعة، ويؤشر كل ذلك إلى أزمة عميقة في العلاقات الاجتماعية للسلطة وإلى إضعاف خطير لآليات الوقاية والحماية. وفي ظل لامبالاة السلطات تضاعفت جائم قتل النساء واستمرت حالات العنف الزوجي على الرغم من اعتماد القانون 58-2017 وتكثفت مختلف أشكال العنف الاقتصادي والرمزي والرقمي والمؤسساتي. ولا تزال النساء يتعرضن إلى العنف في الفضاء العام ويعانين من الهشاشة في مجال العمل ويواجهن عراقيل شديدة في الولوج إلى العدالة أو التمتع بالخدمات الصحية وخصوصا منها حقوقهن الجنسية والإنجابية. ويحتدُ هذا المناخ من العنف جراء الإفلات من العقاب ووصم الضحايا بدلا عن ذلك، وكذلك بسبب تراجع الخطاب القائم على المساواة في المؤسسات ووسائل الإعلام. وبالنسبة إلى التمييز القائم على النوع الاجتماعي فهو قد ازداد حدة.

إزاء هذا الوضع، تكون مجلس نساء تونس كفضاء للمقاومة وللتضامن ولمزيد التمسك بالنضالات النسوية. فمنذ النشاط الأول الذي نظمه المجلس بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق النساء في مارس 2023، قام بتجميع مناضلين ومناضلات من مختلف أنحاء البلاد حول نداء موحد: " حقوق النساء في صلب السياسات العمومية".

اعتماد إعلان تأسيسي هو ما ميز هذا النشاط الأول، وهو يمثل مرجعا سياسيا محوريا لمجلس النساء. ويجسد هذا الإعلان إرادة لبناء حركة نسوية مناضلة، تقاطعية، لامركزية ومتضامنة تطالب بالمساواة الفعلية لجميع النساء في جميع الجهات وضد كل أشكال القمع. ومنذ ذلك الحين فرض مجلس النساء نفسه كفضاء للنسويات التونسيات والناشطات والعاملات والعاملات الفلاحيات والمهاجرات والنقابيات والشابات أو ذوات الخبرة من أجل التنسيق والنقاش والتعبئة، وذلك بصرف النظر عن الانتماءات الحزبية والحدود الجغرافية أو التصنيفات الاجتماعية والمهنية.

التزم مجلس النساء منذ تأسيسه بموقف سياسي واضح يقوم على مبدأ الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وعلى إدانة كل أشكال العنف وانتهاك حقوق النساء والقمع أو الاستغلال بما فيها تلك التي تمارسها الدولة، حيث جعل أولويته ضرورة الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية للنساء.

يترافق هذا الموقف مع إدانة صارمة لخطابات الكراهية والوصم والإقصاء التي تستهدف النساء والأقليات وخصوصا منها تلك التي يتم تداولها في الفضاء العام أو المؤسسي. كما يندد المجلس أيضا بالإفلات من العقاب الذي غالبا ما يتمتع به مرتكبو العنف ضد النساء، ويطالب بإرساء فعالة لتحقيق العدالة والجبر والحماية.

في سنة 2024 عقد مجلس النساء ملتقاه الوطني الثاني يومي 8 و9 مارس حول موضوع يحمل عنوان: " النسوية التقاطعية والنسوية الكونية: بين تعدد التأويلات وتنوع الواقع". ولقد شكل هذا الموعد لحظة قوية للتفكير والالتزام الجماعي حول الرهانات المعاصرة للحركات النسوية. وكان مناسبة لتكريم ذكرى المناضلة أحلام بالحاج، ولتجديد الالتزام النسوي من أجل مجتمع ديمقراطي، حر يقوم على المساواة، وكذلك لتعميق التفكير حول المقاربات النسوية تجاه الحرب وحالات اللاعدالة العالمية وأشكال الهشاشة الخصوصية التي تعيشها النساء. فضلا عن ذلك، جاء ملتقى 2024 في سياق استمرارية الالتزام من أجل التضامن العالمي وخصوصا مع النساء الفلسطينيات، مع التأكيد على ترابط النضالات النسوية مع مناهضة الاستعمار.

لقد ترسخ مجلس النساء بصفته ائتلافا تعدديا يؤلف بين الأصوات النسوية بصرف النظر عن الاختلافات السياسية أو الاجتماعية أو الجغرافية. وهو قد جمع منظمات من كل الجهات وخصوصا من قفصة وجبنيانة وجندوبة وقبلي والكاف ومدنين وسيدي بوزيد والصخيرة وتوزر، مع الحرص على إيصال أصوات النساء الريفيات العاملات والمهمشات و/أو اللاتي تواجهن أشكالا متعددة من الاضطهاد. كما أنه قد بنى جسورا للتضامن مع النضالات العالمية وخصوصا مع نساء غزة، مؤكدا مجددا أن النضالات النسوية لا تنفصل عن النضال من أجل الكرامة الإنسانية والسلام والعدالة والديمقراطية.

لم يكن المجلس أبدا بنية جامدة وإنما هو قد أثبت نفسه بصفته **فضاء حيا للمقاومة والتشييد الجماعي والتضامن النسوي**. وهو يستند إلى التجربة المتراكمة للمنظمات الرائدة مثل الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، وإلى طاقات الأجيال الجديدة من المناضلات من أجل بناء قوة عابرة للخصوصيات قادرة على ربط المحلي بالوطني وعلى جعل صدى النضالات النسوية سواء منها الوطنية أو الإقليمية أو العالمية، يتردد في جميع الساحات. وهو بذلك يجسد المجلس حركة تتطور باستمرار في انسجام مع واقع النساء التونسيات وفي علاقة وطيدة مع الديناميكيات النسوية العالمية.

2.1- التكوين وسياق إعداد الخطة الاستراتيجية

لقد أطلقت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات مسارا لتكوين مجلس النساء في إطار مشروع **حركة -تطوير حقوق النساء في تونس** – وذلك بالشراكة مع جمعيتي **جسور ونوفاكت** وبدعم من **الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID)**. ويهدف هذا المشروع إلى تحفيز بيئة مواتية للحفاظ على حقوق النساء وتطويرها في سياق يتسم بتصاعد التضييق على الحريات وبالهجمات ضد المدافعات عن حقوق الانسان. وهو يسعى بوجه خاص إلى تعزيز قيادة الحركة النسوية التونسية وتطوير قدراتها على الفعل وإلى هيكلة فضاءات التنسيق بين مكوناتها المختلفة.

ولقد مثل إعداد الخطة الاستراتيجية لمجلس النساء للفترة 2025-2030 في إطار مشروع حركة، **نشاطا محوريا (A3.1)** اعتمد على منهجية تشاركية وشاملة، وتم إنجاز هذا المسار في مرحلتين أساسيتين:

- **مرحلة استشارات جهوية** تم إنجازها بين شهري فيفري وأفريل 2025 مع المنظمات الشريكة في مشروع حركة، بولايات القصرين وسيدي بوزيد وسليانة وقبلي.
- **إنجاز ورشة وطنية لعرض النتائج والمصادقة** بتونس العاصمة يومي 10 و11 ماي 2025، أتاحت المجال لمناقشة المسودة الأولى للخطة بصفة جماعية، ولإثراء المقترحات المطروحة والمصادقة على التوجهات الاستراتيجية الكبرى.

كان الهدف من خلال هذا التمشي هو بناء رؤية مشتركة واعتماد مقاربة نسوية تقوم على المساواة وحقوق الانسان، وتحديد أولويات متقاسمة، وإرساء أسس حوكمة نسوية جماعية قادرة على الاضطلاع بالنضالات من أجل المساواة في كل جهات البلاد.

3.1- أهداف مسار إعداد الخطة الاستراتيجية 2025-2030

يأتي إعداد الخطة الاستراتيجية 2025-2030 لمجلس نساء تونس استجابة إلى ضرورة تمكين هذا الفضاء النسوي من إطار مرجعي منظم توافقي وقادر على التعبئة. ففي سياق يتسم بتصاعد التحديات التي تواجهها حقوق النساء والحريات، يتجلى من الجوهري إنشاء رؤية استراتيجية مشتركة، تحملها مجموعة عضوات وشركاء وشريكات مجلس النساء وتكون متجذرة في واقع مختلف جهات البلاد.

الهدف العام

يهدف مسار إعداد الخطة الاستراتيجية 2025-2030 لمجلس نساء تونس إلى تمكين هذا الائتلاف النسوي من رؤية استراتيجية تقوم على مقاربة نسوية نحو أفق 2030، ذات توجهات واضحة وإطار منظم لتحركاتها المستقبلية. ويتمثل الهدف في تعزيز تناسق الفعل ومشروعيته الجماعية ومرئيته العمومية وقدرته على حمل خطاب سياسي شامل، متضامن وممثل للنضالات النسوية بجميع تنويعاتها، وفي الفعل من أجل القضاء على أشكال التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي والمستمد من الهيمنة الأبوية والسياسية والاقتصادية. وذلك من أجل التأثير بأكثر فاعلية في السياسات العمومية والديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في تونس.

الأهداف الخصوصية

لقد اتبع المسار مجموعة من الأهداف الخصوصية المتكاملة من أجل تحقيق هذا الهدف العام وهي:

1. **تحديد الأولويات الاستراتيجية للحركة النسوية في تونس** بصفة جماعية وذلك اعتمادا على تشخيص مشترك للرهانات الراهنة والتحديات البنيوية وفرص التغيير في مختلف الجهات.
2. **هيكلة إطار منسجم وعملي** للتدخل وذلك بتحديد محاور استراتيجية، وأهداف خصوصية، وأنشطة ذات أولوية، وآليات متابعة وتقييم تتلاءم مع تنوع المنظمات المكونة للمجلس.
3. **دعم التنسيق والانسجام داخل الحركة النسوية** من خلال إرساء مسار تشاركي يعزز الانخراط والاعتراف المتبادل والالتزام النشيط للفاعلات والفاعلين من مختلف الجهات والمجالات والأجيال.
4. **دعم قدرات المجلس على الحوكمة والمناصرة** من خلال صياغة توجهات واضحة وتقاسم المسؤوليات وتحديد استراتيجية عمل مفهومة منسجمة مع القيم الإنسانية للمساواة والعدالة الاجتماعية والتضامن.
5. **اعتماد مقاربة نسوية** لخوض النضال من أجل تحقيق المساواة والحقوق الإنسانية والديمقراطية.

النتائج المنتظرة

يرمي هذا المسار إلى تحقيق مجموعة من النتائج عند اختتامه وهي:

- **إنجاز خطة استراتيجية 2025-2030** تتم المصادقة عليها من قبل الأطراف المكونة للمجلس وتتضمن رؤية ومحاور استراتيجية وأهدافا وخطة عمل وجدولا زمنيا للتنفيذ وآليات للمتابعة.
- **تعزيز تعبئة المنظمات النسوية المحلية والوطنية** التي ساهمت في مسار التشخيص وتحديد الأولويات وصياغة الخطة.
- **دفع الاعتراف بمجلس النساء كفضاء مرجعي** لتنسيق الحركة النسوية في تونس.
- **إرساء آليات للحوكمة التشاركية والمساءلة**، مما ييسر تنفيذ الخطة والتعاون بين العضوات والأعضاء وبين القيادة الاستراتيجية على المدى البعيد.

2- المنهجية المعتمدة في إعداد الخطة الاستراتيجية والمبادئ الموجهة لها

حرصا على ضمان الانسجام مع القيم التي يحملها مجلس نساء تونس والمتمحورة حول الشمولية والمشاركة الديمقراطية والشفافية والتضامن النسوي، اعتمد إعداد الخطة الاستراتيجية 2025-2030 **مسارا تشاركيا بين-جهوي وبين-جمعياتي**، أدمج مساهمات العديد من الفاعلين والفاعلات من المجتمع المدني النسوي، وذلك من مختلف مناطق البلاد ومن آفاق فكرية متنوعة.

©ATFD، مشروع حركة - هناء بن فضل

لقد تمت صياغة هذه المنهجية على نحو يتيح تملكا جماعيا للمسار، ويعكس فضلا عن ذلك ثراء وتنوع الرؤى والتجارب والنضالات التي تخوضها المنظمات المكونة للمجلس. وهي ترتكز على محورين: (1) مبادئ منهجية تقود مجمل المسار، (2) آلية صياغة تتكون من مجموعة من المراحل الأساسية.

1.2- المقاربة والمبادئ المنهجية

اعتمد إعداد الخطة الاستراتيجية على مجموعة من المبادئ المنهجية التي بوسعها أن تضمن الشمولية والملاءمة وجودة المسار وهي:

- **مشاركة نشيطة وتمثيلية:** لقد تم التفكير في كل مرحلة على نحو يضمن التعبير عن الأصوات النسوية من مختلف المناطق المعنية. وقد قامت الاستشارات بتعبئة مناضلات ومناضلين ومسؤولات ومسؤولين جمعياتيين وشبانا وشابات وعاملات فلا حيات وممثلات وممثلين للمنظمات المحلية الملتزمة بالنهوض والدفاع عن حقوق النساء.
- **مقاربة تقاطعية:** أولى المسار اهتماما خاصا لتنوع معيش الناس ولتداخل أشكال التمييز التي تتعرض لها النساء في تونس (تلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي وبالطبقة الاجتماعية والانتماء الجغرافي والإعاقة ووضعية الهجرة...إلخ)، وذلك حتى تعكس الخطة تعددية هذه التجارب الحياتية.
- **مقاربة قائمة على حقوق الإنسان:** استند مسار إعداد الخطة الاستراتيجية إلى رؤية تعتبر أن للنساء منزلة حقوقية عير قابلة للتصرف وأنهن لسن مجرد مستفيدات من السياسات العمومية. وترتكز هذه المقاربة على المعايير الكونية لحقوق الانسان وعلى الالتزامات الدولية لتونس (خاصة اتفاقية سيداو المتعلقة بالقضاء على كل أشكال العنف ضد النساء وأهداف التنمية المستدامة). وهو ما يعني الاعتراف بواجب السلط العمومية في ضمان وحماية وتجسيد حقوق النساء في مختلف أبعادها. وبالتالي فإن الخطة تهدف إلى سد الفجوات البنيوية المتعلقة بالمساواة وإلى مقاومة التمييز الممنهج وضمان النفاذ الفعلي للنساء إلى الحقوق بلا استثناء.
- **البناء المشترك:** تمت صياغة مضمون الخطة بصفة جماعية من خلال ورشات تفاعلية وعمل مجموعات وتداول جماعي للمخرجات. ولقد تم تجميع كل المساهمات وتحليلها وإعادة إدراجها ضمن النسخ المتتالية للخطة.
- **التجذر داخل السياق المحلي والوطني:** لقد تمت صياغة التحاليل والمقترحات وفق التشخيصات الميدانية المشتركة، مع التركيز على الديناميكيات الخصوصية في كل منطقة، مع الاخذ بالاعتبار الرهانات السياسية والاجتماعية والمؤسسية الوطنية.
- **الشفافية والمساءلة:** تمت إعادة نتائج المهمة إلى الأشخاص والمنظمات المشاركة عبر الورشة الوطنية لتقديم المخرجات والمصادقة، مما مكن من القيام بتعديلات للتوجهات المقترحة.

2.2 مسار إعداد الخطة الاستراتيجية

تأسس مسار إعداد الخطة الاستراتيجية 2025-2030 لمجلس نساء تونس على ديناميكية تشاركية، شاملة ولامركزية. وقد جرت أطواره بين شهري فيفري وماي 2025 وتمحور حول أربع استشارات جهوية، أعقبتها ورشة وطنية لتقديم المخرجات والمصادقة. وتولت تنشيط هذه الفعاليات ميسرة معتمدة، وشاركت فيها مجموعة متنوعة من المنظمات الشريكة للجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ولمشروع حركة، وشارك كذلك ناشطون وناشطات من المجتمع المدني.

1.2.2- الاستشارات الجهوية

تم تنظيم استشارات جهوية في إطار إعداد الخطة الاستراتيجية 2025-2030 وكان ذلك في شكل ورشات تشاركية ضمت كل منها بين 13 و16 مشاركا ومشاركة حسب الجهات، وبلغ العدد الجملي للمشاركين والمشاركات في هذا المسار 60 شخصا. ولقد تم تصميم هذه الورشات كفضاءات للتبادل الأفقي والتشييد الجماعي والصياغة التشاركية لتوجهات مجلس النساء.

تمت هيكلة كل استشارة على مرحلتين: وفرت المرحلة الأولى إمكانية مناقشة جماعية للمهمة وللقيم والأهداف الاستراتيجية للمجلس. أما المرحلة الثانية فكانت مخصصة لتحديد محاور التدخل التي اعتبرت ذات أولوية للفترة 2025-2030،

وذلك انطلاقا من الاحتياجات التي تم التعبير عنها محليا ومن السياقات الخصوصية لكل جهة ومن التجارب الميدانية للأشخاص الذين تمت استشارتهم.

ولقد مكنت الاستشارات الجهوية التي أنجزت في إطار مشروع حركة من :

- تجميع الأولويات المحلية بخصوص حقوق النساء
- تحديد الرهانات الخاصة بكل إقليم
- تحديد محاور التدخل التي قدر الفاعلون والفاعلات في الميدان أنها استراتيجية
- اقتراح تحركات ملموسة ذات أولوية بالنسبة إلى الفترة 2025-2030.

التاريخ	الجهة	مكان الاستشارة
15 فيفري 2025	القصرين وسيدي بوزيد	نزل بيزنطة، سبيطلة
5 أفريل 2025	سليانة	قصر المؤتمرات، سليانة
6 أفريل 2025	الكاف	فضاء دير لاند، الكاف
13 أفريل 2025	قبلي	مقر جمعية توريس الثقافية

نتائج الاستشارات الجهوية

التقت كل الاستشارات على نحو عرضي حول جملة الملاحظات والأولويات الأساسية:

1. ضرورة **النهوض بحقوق النساء** والدفاع عنها، وخصوصا الحفاظ على المكاسب الحاصلة، سواء منها السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو البيئية
2. الحاجة إلى تعزيز مجلس نساء تونس بصفته **منصة للمناصرة** من أجل إيجاد إطار قانوني وتنظيمي أكثر ملاءمة لتحقيق المساواة بين النساء والرجال

3. أهمية إيلاء اهتمام خاص **بحقوق النساء في المناطق الريفية**، لاسيما العاملات الفلاحيات اللاتي غالبا ما يتم تهميشهن وتغييبهن
4. مقاومة كل أشكال العنف ضد النساء واعتبارها مسألة مستعجلة تتقاسمها كل الجهات
5. **مقاومة النظام الأبوي القائم على التمييز**
6. **النضال من أجل تحقق المواطنة، وضد كل الممارسات السياسية اللاديمقراطية.**

فضلا عن هذه الأولويات المشتركة، تنضاف خصوصيات جهوية ذات قيمة ويمكن توصيفها كالتالي:

*** القصرين وسيدي بوزيد**

بينت الاستشارات انشغالا عميقا بوضعية النساء المهمشات، وتخصيصا المهاجرات والمعوقات والسجينات. وتم التشديد على الحاجة إلى التحرك من أجل القيام بعمل تحسيسي والدفاع عن الحقوق وتوفير المتابعة المؤسسية. مع التأكيد أيضا على ضرورة تحقيق الشمولية والنفاذ العادل إلى الخدمات العمومية.

*** سليانة**

شدد المشاركون والمشاركات في هذه الجهة على أهمية تحقيق الاستقلالية الاقتصادية للنساء، وتمكينهن من المشاركة الكاملة في الحياة العامة والسياسية من خلال تمثيلية أفضل بالهيئات المحلية خصوصا.

*** الكاف**

برزت مسألة الحقوق الجنسية والإنجابية كمسألة محورية في علاقة بالنفاذ إلى الرعاية الصحية والإعلام وإلى الخدمات الملائمة. وتم التأكيد بقوة على أولوية وهي ضرورة وجود حركة نسوية شاملة تصغي إلى أصوات النساء والفتيات الحاملات لإعاقات. ومن المسائل المهمة أيضا هو تحقيق تضامن نسوي واسع يمتد إلى مستويات إقليمية وعالمية.

*** قبلي**

مكنت الاستشارة من تسليط الضوء على الوضعية الخصوصية للعاملات الفلاحيات بالواحات اللاتي يعانين من ظروف العمل الهش ومن الفوارق الهامة في التأجير بينهن وبين الرجال، إلى جانب أشكال عديدة أخرى من التمييز، وتمت إثارة شاغل آخر وهو صعوبة نفاذ النساء الحاملات لإعاقات إلى التعليم وسوق الشغل.

انتهت الاستشارات الجهوية إلى إنتاجات جماعية (بطاقات للمحاور الاستراتيجية، توصيات، قائمات أولويات) وأسفرت نتائجها عن صياغة **نسخة أولية للخطة الاستراتيجية**، تم عرضها ومناقشتها خلال الورشة الوطنية.

2.2.2 الورشة الوطنية لتقديم المخرجات والمصادقة

انتظمت **الورشة الوطنية** في تونس العاصمة يومي 10 و11ماي 2025، وجمعت جملة المنظمات الشريكة المساهمة في الاستشارات الجهوية إلى جانب الجمعيات المؤسسة والعضوة في مجلس نساء تونس منذ إنشائه سنة 2023. ولقد ضمت أكثر من 70 مشاركا ومشاركة ومكنت من:

- تقديم المقترحات الرئيسية التي صدرت عن الجهات المستشارة
- مناقشة وإثراء النسخة الأولية للخطة الاستراتيجية
-المصادقة على محاور، وأهداف وأولويات الفعل التي تم تحديدها
- وضع الأسس لوثيقة حوكمة للمجلس.

من خلال مجموعة الآليات المنهجية التي تم اعتمادها، تجلت الخطة الاستراتيجية 2025-2030 كمنتوج عكس بأمانة التطلعات والنضالات والديناميكيات الجماعية التي تضطلع بها النسويات والناشطات والنشطاء المشاركون والمشاركات في المسار. فهي تعد ثمرة لمسيرة ديمقراطية منغرسة في الواقع الميداني، تقودها إرادة لتغيير بنيوي شامل.

3- التوجهات الاستراتيجية لمجلس نساء تونس 2025-2030

في سياق وطني يتسم بتراجع مقلق في الحقوق والحريات، وبانغلاق متزايد في الفضاء المدني والجمعياتي، يسعى مجلس نساء تونس اكتساب إطار استراتيجي واضح من أجل توجيه عملها وهيكلته للفترة 2025-2030. إن غياب الآليات المؤسسية لحماية الحقوق والتضييق على فضاءات التعبير المواطني والتهديدات التي تطال الحريات، تستدعي جميعها إجابة جماعية متجذرة ضمن رؤية نسوية قادرة على التغيير وضمن ممارسات تضامنية.

يقدّم هذا الفصل التوجهات الاستراتيجية الكبرى التي ستوجّه عمل مجلس نساء تونس. ويتمثل الهدف في ترجمة المطالب التي برزت خلال الاستشارات الجهوية التي نظمتها جمعية النساء الديمقراطيات وبقية الجمعيات، وكذلك خلال الورشة الوطنية، إلى محاور تدخل، وأهداف، وأولويات، وآليات عمل متجسدة.

ولا تشكّل هذه التوجهات مجرد إطار للبرمجة فحسب، وإنما هي تحدّد أيضا توجها سياسياً، وتوضح التطلعات الجماعية للمجلس، وتهيكل العمل، وتمكنه من الإجابة بفعالية عن التحديات المطروحة في السياق الوطني والإقليمي والدولي، والاستجابة للاحتياجات التي تم التعبير عنها في الميدان. وهي تهدف إلى تعزيز قدرة المجلس على الفعل كفضاء استراتيجي للمناصرة والتضامن والتغيير الاجتماعي.

1.3- الرهانات الرئيسية

مكنت الاستشارات الجهوية واللقاء الوطني من إبراز جملة من الرهانات الأساسية المشتركة بين مختلف الجهات الممثَّلة، إضافة إلى خصوصيات إقليمية. وتمثل هذه الرهانات الأساس الذي بناء عليه تم تحديد التوجهات الاستراتيجية.

- **تراجع حقوق النساء:** في سياق وطني يشهد تراجعاً عاماً في الحقوق والحريات وتضييقا متزايدا للفضاء المدني، أبرزت الاستشارات تقهقرا مقلقاً للمكتسبات القانونية والسياسية المتعلقة بحقوق النساء. وقد نبّه العديد من المشاركات والمشاركين إلى تصاعد خطاب محافظ ومعاد للنسوية في الدوائر العمومية والمؤسسية، وإلى تفكك أو شلل الآليات المؤسسية المعنية بالنهوض بالمساواة. ويتجلى هذا التراجع أيضاً في المساس بالحريات، وخاصة حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التظاهر، وغياب إجراءات ملموسة وفعلية لضمان تمتع النساء بحقوقهن، وخاصة في الجهات المهمشة.
- **ضعف إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية:** لا تأخذ السياسات الراهنة بعين الاعتبار اللامساواة والتمييز القائم على النوع الاجتماعي. إن غيابا للمعطيات، ولآليات متابعة للميزانيات تستجيب للنوع الاجتماعي، وتقييم التبعات المختلفة لدى النساء والرجال، يؤبد إقصاء النساء وحرمانهن من الاستفادة الفعلية من السياسات العمومية.
- **عنف ممنهج ضد النساء:** تتخذ أشكال العنف التي تتعرض لها النساء أشكالا متعددة ومترابطة تنغرس بعمق في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وهي لا تقتصر على المجال الأسري، وإنما يشمل أيضا العنف المؤسسي (غياب التكفل الملائم)، والجنسي، والسيبرني، والاقتصادي (الهشاشة، الكثافة في مجالات العمل غير المنظم أو غير المحمي، التفاوت في الأجور، ضعف النفاذ إلى الحقوق الاجتماعية وإلى الحماية الاجتماعية)، والعنف البيئي (الاستغلال المفرط للموارد الذي يضر بالنساء في المناطق الريفية، وتأثير التغيرات المناخية)، والعنف الرمزي (التهميش واللامرئية في الفضاء العام). وقد شكّل الارتفاع المتواصل في عدد جرائم تقتيل النساء في تونس إشارة إنذار خطيرة برزت بوضوح خلال الاستشارات. فهذه الجرائم، التي تُرتكب غالباً في سياق زوجي أو عائلي، تعكس اتساع ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي. وأمام هذا الوضع، ندد المشاركون والمشاركات بتقاعس الدولة وغياب نظام حماية فعّال ونقص مراكز الإيواء الآمنة، وبضعف السياسات العمومية الوقائية. هذه الأشكال الممنهجة من العنف تقتضي إجابات شاملة، منسقة ومتعددة الأبعاد، تجمع بين الوقاية والحماية والعقاب وجبر الضرر، بالتوازي مع تغيير عميق للمعايير الاجتماعية، وللتمثلات الجماعية، وللممارسات المؤسسية.
- **تغييب وتهميش فئات معينة من النساء:** أظهرت الاستشارات أنه من الضروري، بالنسبة للنسويات والناشطات والنشطاء ومنظمات المجتمع المدني المشاركة، ألا تهمش أي فتاة أو امرأة، وأن تستفيد جميع النساء من تدخلات مجلس نساء تونس، لا سيما الأكثر هشاشةً وتهميشاً، وأن يتم تمثيل أصواتهن. والمقصود بذلك خصوصا النساء في وضعية إعاقة، المهاجرات، العاملات الفلاحيات، النساء السجينات، والنساء الريفيات اللاتي غالباً ما يكون وصولهن إلى المواطنة، إلى الاستقلال الاقتصادي أو إلى الخدمات الأساسية معطلا، كما أن احتياجاتهن الخصوصية نادرا ما تؤخذ بعين الاعتبار.

©ATFD، مشروع حركة - هناء بن فضل

- **غياب هيكلة للحركة النسوية وضعف التضامن الداخلي:** رغم ديناميكية النضال النسوي، إلا أنه يبقى مجزّأً. وقد تم التعبير عن ضرورة إيجاد فضاء للتنسيق، وتمرير الخبرات بين الأجيال، ودعم القدرات باعتبار ذلك مطلبا استراتيجيا أساسيا لتعزيز أثر العمل النضالي.
- **قيود على حرية العمل الجمعياتي:** تتعلق إحدى الرهانات المركزية التي عبرت عنها الفاعلات النسويات بالمساس بحرية تكوين الجمعيات، وذلك من خلال محاولات متكررة لمراجعة مكتسبات القانون 88-2011. هذا القانون الذي يضمن حرية تأسيس الجمعيات وحرية ممارستها لأنشطتها، مثل نقطة ارتكاز أساسية لظهور مجتمع مدني ما بعد الثورة. غير أن الاستشارات قد كشفت خلافا لذلك عن مناخ يتزايد فيه الشك حيث تكثفت الرقابة والعراقيل الإدارية، وأشكال من التجريم الضمني أو الصريح للعمل الجمعياتي، خاصة عندما تكون هذه الأنشطة صادرة عن منظمات نسوية، تقدمية أو نقدية للسياسات العمومية. وتعرقل هذه الوضعية بشكل كبير ديناميات التعبئة، وتعيق استمرارية العمل الميداني، وتثبط انخراط الأجيال الجديدة في العمل النضالي. وفي مواجهة هذه الواقع، دعا المشاركون والمشاركات إلى ضرورة الدفاع بحزم عن حرية تكوين الجمعيات باعتبارها حقاً أساسياً وضامناً للتعددية الديمقراطية ولاستقلالية الحركة النسوية.
- **ضرورة ربط النضالات النسوية بسائر النضالات من أجل العدالة:** تفرض حالة الطوارئ المناخية وتدهور البيئة وتنامي اللامساواة الاجتماعية وتعدد أشكال الإقصاء، ضرورة استئناف التفكير في الحركة النِسوية كنضالات تترافد وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعدالة الاجتماعية والعدالة المناخية، وتتقاطع فيها أشكال الاضطهاد. وتقتضي هذه المقاربة أيضا تجذير الحركة النسوية التونسية ضمن إطار إقليمي وعالمي أوسع من خلال الاستلهام من تحركات النساء عبر العالم، والتعبير عن تضامن فاعل مع نضالاتهن. فإنه من الأساسي الاعتراف بالروابط التي تجمع بين أنماط الاضطهاد الأبوي والاقتصادي والاستعماري، واتخاذ موقف تضامني إزاء العنف البنيوي الذي تتعرض له النساء في أماكن أخرى من العالم. لذا فإنه على مجلس نساء تونس أن يعزز التحالفات النسوية العابرة للحدود، وأن تساهم في انتشار المعارف والخبرات النضالية، وأن يكون شريكا في ديناميكية عالمية من أجل المساواة والكرامة والسلام.

2.3- الرؤية

يحمل مجلس نساء تونس رؤية لمجتمع يقوم على **المساواة التامة والفعليّة** بين النساء والرجال، حيث تحظى حقوق النساء بالاعتراف التام باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان التي يتعين **حمايتها وتطويرها** في مختلف مجالات الحياة العامة والخاصة. وتتجسّد هذه الرؤية في مشروع مجتمعي تتمتع فيه جميع النساء فعليا بكامل حقوقهن، **دون أي تمييز أو عنف**. وتعتبر هذه الرؤية أن **مساواة النوع الاجتماعي** هي الركيزة الأساسية **للعدالة الاجتماعية** وأن تكافؤ الفرص هو الشرط الضروري للكرامة الإنسانية والحرية.

وتستند رؤية المجلس إلى الخلاصات التي تمّ التوصل إليها خلال الاستشارات، وهي بمثابة إجابة عن تراجع الحريات وانتهاك حقوق الإنسان واستمرار تهميش النساء. وتقترح جواباً نسوياً يرتكز على التضامن الفاعل والتغيير البنيوي في علاقات السلطة، والمشاركة الجماعية في تحديد الخيارات المجتمعية. ومن خلال تأكيد هذه الرؤية، يسعى المجلس إلى ترسيخ حضوره على المدى الطويل، وإلى التعبئة حول طموح مشترك، ورسم نضالاتها في أفق تغيير هيكلي وشامل.

3.3 المحاور الاستراتيجية

على ضوء الرهانات التي تم تحديدها خلال الاستشارات الجهوية والورشة الوطنية، صاغ مجلس نساء تونس خطته الاستراتيجية حول أربع محاور استراتيجية كبرى، يستجيب كل محور منها إلى مجال حقوقي أو إلى التحديات ذات الأولوية والتي تمّ الاتفاق عليها جماعياً باعتبارها ضرورية لتحقيق المساواة الفعلية. وتترافد هذه المحاور وتتكامل لتقديم اجابة شاملة تقاطعية عن احتياجات النساء على اختلافهن وتنوعهن.

وتتحدد المحاور الأربعة كالتالي:

فيما يلي، يتم عرض هذه المحاور مرفقة بالأهداف الفرعية الخاصة بكل منها

1.3.3- المحور الأول: النهوض بحقوق النساء والدفاع عن مكاسبهن

يهدف هذا المحور الأول إلى مواجهة التراجع المقلق في المكاسب القانونية والسياسية للنساء. ويتعلق الأمر تعزيز قدرات الرصد والمتابعة والمساءلة والتحرك الجماعي في مواجهة تصاعد الخطابات المعادية للنسوية والممارسات الأبوية التمييزية، وضرب القوانين الحمائية وتآكل الآليات المؤسسية المعنية بالمساواة.

المحور الأول	النهوض بحقوق النساء والدفاع عن مكاسبهن
الهدف 1.1	دعم اليقظة المواطنية بخصوص السياسات العمومية والتشريعات المتعلقة بحقوق النساء
الهدف 2.1	تعبئة مجموع المتدخلين والمتدخلات، والرأي العام من أجل حماية وتعزيز المكاسب القانونية والاجتماعية في مجال حقوق النساء

يسعى الهدف 1.1 إلى تيسير يقظة جماعية ومكثفة حول تطور الأطر القانونية والسياسات العمومية، لمنع أي محاولات للتشكيك في حقوق النساء. ويتضمن ذلك تكوين وتعبئة المنظمات النسوية والهياكل المجتمعية، بالإضافة إلى وضع آليات للرصد، والمتابعة، والتنبيه، والمناصرة تتلاءم مع السياق.

أما الهدف 2.1 فيسعى إلى إقامة تحالفات واسعة بين مختلف القطاعات وبين الأجيال للدفاع عن الحقوق المكتسبة ا للنساء وتعزيزها من خلال تطبيق الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل تونس (مثل اتفاقية السيداو ضد كل أشكال التمييز ضد النساء) وتعديل القوانين بما يتوافق معها. ويتطلب ذلك القيام بحملات توعية، واستقطاب وسائل الإعلام، وتنفيذ عمليات مناصرة وتعزيز الحوار مع المؤسسات المعنية لضمان ترسيخ حقوق النساء في المعايير القانونية والممارسات

الاجتماعية بصفة مستديمة.

2.3.3- المحور الثاني: تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والحقوق البيئية، والعدالة المناخية

يتناول هذا المحور الاستمرار في استبعاد النساء من الاستفادة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويركز على إرساء عدالة اقتصادية نسوية، وضمان حقوق النساء، لا سيما العاملات في القطاع غير المنظم، وتكييف المطالب النسوية مع حالة الطوارئ البيئية والمناخية. كما يتضمن هذا المحور النضال ضد كل أشكال العنف المسلطة على النساء والتي تمثل عائقا أساسيا لهن عن المشاركة الكاملة والفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثاني	النهوض بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والحقوق البيئية والعدالة المناخية
الهدف 1.2	النهوض بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للنساء
الهدف 1.1.2	دعم النفاذ المتساوي للنساء إلى الموارد وإلى الفرص
الهدف 2.1.2	دعم الحقوق الجنسية والانجابية للنساء وتعزيز نفاذهن إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في كل الجهات
الهدف 3.1.2	العمل على تجسيد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للعاملات في القطاع غير المنظم
الهدف 2.2	تعزيز مقاومة كل أشكال العنف المسلطة على الفتيات والنساء، بما في ذلك العنف السيبرني
الهدف 3.2	النهوض بالعدالة المناخية من خلال مقاربة نسوية

الهدف 1.2 يرمي إلى ضمان نفاذ النساء بصفة متساوية إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بتيسير نفاذهن إلى الموارد وإلى العمل اللائق والحماية الاجتماعية وآليات الضمان الاجتماعي والاقتصادي.

ويتعلق الأمر بدعم السياسات العمومية القائمة على النوع الاجتماعي، ودعم الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية للنساء، لا سيما في الجهات المهمشة، ومكافحة التمييز في سوق العمل وفي الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

في إطار هذا الهدف، سيتم التركيز على ثلاث مسائل ذات أولوية:

- المسألة الأولى تتعلق بالوصول المتساوي للنساء إلى الموارد والفرص **(الهدف 1.1.2)** وتطلب عدالة اقتصادية واجتماعية قائمة على مساواة النوع الاجتماعي، من خلال إنتاج معطيات موثوقة، ووضع توصيات سياسية، وتنفيذ حملات مناصرة لضمان توزيع أفضل للموارد، ووصول متساو إلى الملكية والميراث والخدمات وآليات الحماية الاقتصادية والاجتماعية.
- المسألة الثانية تخص الصحة الجنسية والإنجابية للنساء **(الهدف 2.1.2)** ويتمثل في دعم الحقوق الجنسية والإنجابية للنساء باعتبارها حقوقاً إنسانية، بما في ذلك الحق في الإجهاض الذي بات مهددا ويتم التشكيك فيه بانتظام، على الرغم من أنه مدرج في الأطر القانونية الوطنية والدولية. ويشمل أيضا الحصول على معلومات شاملة، وخدمات صحية عالية الجودة، متوفرة للجميع وتحترم الحقوق. بالإضافة إلى مقاومة المحظورات الاجتماعية والوصم والتفاوتات الجهوية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. كما تتضمن تطبيق الاستراتيجيات وخطط العمل الدولية التي أقرت هذه الحقوق وعلى وجه الخصوص مؤتمرات القاهرة (1994) وبكين (1995)، التي كرّست منصاتها الحقوق الجنسية والإنجابية كعنصر أساسي من حقوق الإنسان.
- المسألة الثالثة وتستهدف ظروف العمل وحقوق النساء العاملات في القطاع غير المنظم، بما في ذلك العاملات الفلاحيات والمعينات المنزليات والحرفيات، وتطالب بالاعتراف بحقوقهن، وتحسين ظروف عملهن من خلال مراجعة الأحكام القانونية لضمان عمل آمن ولائق، وتمكينهن من الحصول إلى حماية اجتماعية فعلية وتوفير وسائل نقل ملائمة.

الهدف 2.2 يشدد على تعزيز إجراءات الوقاية والحماية والتكفل بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الرقمي. ويتضمن ذلك الدفاع عن إطار قانوني حمائي وتطوير خدمات ملائمة وتوعية المجموعات، ومكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي العنف.

وأخيرا يسعى الهدف 3.2 إلى إدراج بعد النوع الاجتماعي بشكل كامل في السياسات البيئية والمناخية. وإلى إبلاغ أصوات النساء في فضاءات اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة، ومكافحة عدم المساواة في الوصول إلى الموارد الطبيعية، وتعزيز الانتقال البيئي العادل والشامل.

3.3.3- المحور الثالث: دعم الحقوق السياسية والمشاركة العمومية

يهدف هذا المحور الثالث إلى تعزيز ممارسة المواطنة الفعلية للنساء ومشاركتهن الكاملة في الحياة السياسية والعامة. كما يسعى إلى ترسيخ الحريات في سياق أصبحت فيه هشة بشكل خاص، وتعزيز ثقافة ديمقراطية نسوية شاملة ومساواتية.

المحور الثالث	النهوض بالحقوق السياسية للنساء وبمشاركتهن في الفضاء العام
الهدف 1.3	دعم المشاركة الفعلية للنساء في الفضاء العام، ونفاذهن إلى مناصب بالسلطة ومراكز القرار على كل المستويات
الهدف 2.3	تعزيز النضال من أجل الحريات الأساسية والحقوق المدنية والسياسية للنساء
الهدف 3.3	دعم ثقافة ديمقراطية وتشجيع المشاركة المواطنية النسوية

فيما يخصّ الهدف 1.3 ، فإنّ غايته هي تيسير تشريك النساء في فضاءات السلطة وهياكل الحوكمة والعمليات الانتخابية، وآليات التشاور العمومي، وذلك من خلال أنشطة المناصرة والتكوين والمرافقة الرامية إلى رفع العوائق البنيوية أمام مشاركتهن.

أما الهدف 2.3 فيسعى إلى الدفاع عن حرية التعبير، وحرية التنظيم، وحرية الاجتماع والتظاهر وتعزيزها لفائدة النساء وحقوقهنّ الانتخابية، وذلك عبر التنديد بقمع هذه الحقوق أو تقييدها، ودعم المناضلات والناشطات والمدافعات عن الحقوق في تحرّكاتهن، إضافة إلى الدعوة إلى تطبيق الأحكام الدستورية المتعلّقة بحقوق النساء ومبدأ المناصفة..

وبخصوص الهدف 3.3، فهو يرمي إلى تطوير تربية مدنية نقدية ودعم القدرات الجماعية على التعبئة والمساهمة في بناء فضاء عام تعدّدي، نسوي وديمقراطي.

4.3.3- المحور الرابع: تعزيز التضامن النسوي

يهدف هذا المحور الأخير إلى ترسيخ الحركة النسوية التونسية من خلال تمتين البناء الداخلي لمجلس نساء تونس، وإنشاء فضاءات آمنة وداعمة لعضواته، وتطوير تحالفات وطنية وإقليمية ودولية. كما يهدف أيضًا إلى تحقيق إشعاع المنهجية النسوية في الفضاء العمومي.

المحور الرابع	تعزيز التضامن النسوي
الهدف 1.4	تعزيز الهيكلة والحوكمة الداخلية لمجلس نساء تونس
الهدف 2.4	إنشاء فضاءات للتبادل وتثمين الكفاءات والأختية في صلب مجلس النساء، ومع الحركات النسوية الوطنية والعالمية
الهدف 3.4	دعم مرئية وأثر الحركة النسوية التونسية

يتمثّل الهدف 1.4 في تعزيز الأسس التنظيمية وآليات العمل الداخلي للمجلس من خلال آليات تشاركية للحَوْكَمة وأدوات شفافة للإدارة، وترتيبات تدعم الانخراط الفاعل للعضوات الأعضاء.

أمّا الهدف 2.4 ، فيتمثّل في إنشاء فضاءات ودية تُمكّن المناضلات من تبادل تجاربهن، وتعزيز قدراتهن وبناء صيغ تضامن نسوي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ويعمل الهدف 3.4 على توسيع نطاق المقاربة النسوية التونسية عبر استراتيجيات للتواصل والتعبئة وتحفيز الرأي العام، بالاعتماد على تحالفات موسّعة وحضور إعلامي مكثف وإحداث شبكات للتضامن.

4.3- التدخّلات ذات الأولوية

من أجل ضمان التنفيذ الفعلي للأهداف المحددة ضمن المحاور الاستراتيجية الأربعة، تم تحديد مجموعة من التدخّلات ذات الأولوية. وهي مُهيكلة حسب المحور والهدف، وتتخذ شكل أنشطة عملية وقابلة للبرمجة.

1.4.3- التدخّلات المتعلّقة بالمحور الأول: تعزيز حقوق النساء والدفاع عن مكتسباتهن

تهدف التدخّلات المبرمجة ضمن هذا المحور الأول إلى حماية المكاسب القانونية والاجتماعية للنساء في تونس، وتعزيز القدرات المواطنية على اليقظة والمناصرة والتعبئة، وإرساء حوار مُنظّم مع المؤسّسات العمومية. وهي تتوزّع وفق هدفين رئيسيين ينسّقان بين أعمال الرصد والتحسيس من جهة، وأعمال الدفاع النشط عن الحقوق من جهة أخرى.

الهدف	التدخلات ذات الأولوية
1.1	- **النشاط 1.1.1** إرساء آليات لليقظة ولمتابعة النصوص القانونية والسياسات العمومية التي تمس بحقوق النساء - **النشاط 1.1.2** تكوين فاعلات وفاعلين لتيسير حلقة وصل في الجهات من أجل رصد كل تراجع أو اعتداء على حقوق النساء والإشعار به - **النشاط 1.1.3** صياغة تقارير دورية لليقظة والتنبيه موجهة إلى الجمهور والمؤسسات
1.2	- **النشاط 1.1.2** وضع التصورات والترويج لحملات تحسيسية في الفضاء الرقمي وخارجه من أجل الدفاع عن المكاسب الخاصة بحقوق النساء ودعمها على قاعدة المساواة - **النشاط 1.2.2** تنظيم نقاشات عمومية وحلقات حوار وندوات من أجل تعبئة فئات مختلفة من الجمهور حول الرهانات المتعلقة بحقوق النساء

2.4.3- التدخّلات المتعلّقة بالمحور 2: دعم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والحقوق البيئية والعدالة المناخية

يجمع هذا المحور الثاني جملة من التدخّلات التي تهدف إلى إرساء عدالة اقتصادية واجتماعية وبيئية شاملة، تأخذ في الاعتبار الواقع المعيشي للنساء في تنوعه. وقد تم تنظيم الأنشطة المحددة وفق خمسة أهداف تشمل النفاذ العادل إلى الموارد، والحقوق الجنسية والإنجابية، وظروف العمل في القطاع غير المنظّم، ومكافحة العنف، إضافة إلى العدالة المناخية القائمة على مقاربة نسوية.

الهدف		التدخلات ذات الأولوية
1.2	1.1.2	- النشاط 2.1.1.1 إنجاز بحوث حول اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها النساء، وخصوصا في علاقة بتثمين العمل غير المأجور للنساء - النشاط 2.1.1.2 صياغة توصيات وترويجها دعما لسياسات اجتماعية واقتصادية تقوم على النوع الاجتماعي، وتقديم مشاريع قوانين لإلغاء الآليات التمييزية الظالمة للنساء - النشاط2.1.1.3 القيام بحملات مناصرة من أجل نفاذ النساء المتساوي إلى الفرص وإلى الموارد الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الميراث والملكية
	2.1.2	- النشاط 2.1.2.1 تطوير وسائل لتحسيس النساء حول حقوقهن الجنسية والإنجابية، وذلك بصفة تتلاءم مع مختلف السياقات الجهوية - النشاط 2.1.2.2 تعزيز قدرات مهنيي ومهنيات الصحة والمناضلات النسويات في مجال الحقوق الجنسية والإنجابية - النشاط 2.1.2.3 القيام بحملة مناصرة من أجل تحسين الجودة والقدرة على النفاذ إلى الخدمات الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية
	3.1.2	- النشاط 2.1.3.1 توثيق ظروف عمل النساء في القطاع غير المنظم - النشاط 2.1.3.2 القيام بحملة مناصرة من أجل أن تعترف الدولة بمهنة العاملة الفلاحية - النشاط 2.1.3.3 القيام بحملات مناصرة من أجل تفعيل و/أو إيجاد آليات للاعتراف وحماية حقوق العاملات بالقطاع غير المنظم (الضمان الاجتماعي، الأمان، التكوين، النقل ...إلخ) - النشاط 2.1.3.4 خلق تفاعل بين المنظمات النسوية والنقابية والاجتماعية حول هذه الرهانات
2.2		- النشاط 2.2.1 تنظيم حملات تحسيسية للجمهور العريض ضد العنف والتمييز الذي تعاني منه النساء - النشاط 2.2.2 إطلاق حملة مناصرة من أجل اعتماد قانون بخصوص العنف السيبرني - النشاط 2.2.3 تنظيم تبادل على المستويين الوطني والعالمي حول الممارسات الجيدة بخصوص مقاومة العنف السيبرني - النشاط 2.2.4 وضع استراتيجية للمناصرة من أجل حث الدولة على دعم وتعميم آليات للإيواء والتكفل بالنساء ضحايا العنف، وتأهيلهن وفقا للمعايير - النشاط 2.2.5 وضع استراتيجية مناصرة حتى تخصص الدولة ميزانية عمومية كافية من أجل الوقاية من العنف المسلط على النساء، والتكفل بالضحايا - النشاط 2.2.6 تكوين مكونات مجلس النساء حول مناهضة كل أشكال العنف ضد النساء، والتكفل بالنساء الحاملات لإعاقات من ضحايا العنف
3.2		- النشاط 2.3.1 تكوين مكونات مجلس النساء حول الإيكولوجيا النسوية والعدالة المناخية - النشاط 2.3.2 القيام بحملة مناصرة من أجل استرجاع البذور الفلاحية المحلية - النشاط 2.3.3 القيام بحملة مناصرة من أجل النفاذ المتساوي للنساء إلى الموارد الطبيعية، وخصوصا الموارد المائية

3.4.3- التدخّلات المتعلّقة بالمحور الثالث: دعم الحقوق السياسية والمشاركة العمومية

تهدف التدخّلات المدرجة ضمن هذا المحور إلى تعزيز المشاركة المواطنيّة والسياسية للنساء والدفاع عن الحريات، وتشجيع تبنّي القيم الديمقراطية من خلال مقاربة نسوية. وتقوم هذه التدخّلات على ثلاثة أهداف: وصول النساء إلى مواقع اتخاذ القرار، حماية الحقوق السياسية وتعزيز مواطنة نسوية فاعلة.

الهدف	التدخلات ذات الأولوية
1.3	- **النشاط 1.1.3** إنجاز بارومتر لتمثيلية النساء في دوائر السلطة والقرار - **النشاط 2.1.3** وضع استراتيجية مناصرة من أجل اعتماد التناصف أو إجراءات أخرى لتحقيق المساواة الفعلية في فضاءات ومراكز السلطة والقرار - **النشاط 3.1.3** القيام بحملة تحسيس لدى المجالس المحلية، تخص النساء الحاملات لإعاقات من أجل إدماجهن
2.3	- **النشاط 1.2.3** التوثيق والتنديد بالاعتداء على حقوق النساء - **النشاط 2.2.3** مساندة النساء المدافعات عن الحقوق، وخاصة حركة العاملات الفلاحيات، وذلك عن طريق آليات حماية ومرئية - **النشاط 3.2.3** المبادرة بعمليات مناصرة من أجل الحفاظ على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات

4.4.3- التدخّلات المتعلّقة بالمحور الرابع: تعزيز التضامن النسوي

يقوم هذا المحور الأخير بتفعيل الالتزامات المتعلّقة بالهيكلة الداخلية وبخلق فضاءات جماعية ودية وتبادل المعارف، ونشر الخطاب النسوي. وهو يجمع أنشطة تهدف إلى ضمان حوكمة ديمقراطية لمجلس نساء تونس، وتعزيز الروابط بين المناضلات، ومضاعفة حضور الحركة النسوية التونسية وتأثيرها.

الهدف	التدخلات ذات الأولوية
1.4	- النشاط 1.1.4 اعتماد ميثاق للحوكمة التشاركية والشاملة لمجلس النساء - النشاط 2.1.4 إرساء وسائل داخلية للمتابعة والتقييم والتخطيط - النشاط 3.1.4 تنظيم لقاء سنوي لمجلس النساء - النشاط 4.1.4 تنظيم دورة سنوية مع العضوات والأعضاء من أجل تقييم استراتيجي تشاركي
2.4	- النشاط 1.2.4 إيجاد فضاءات للتكوين والتفكير الجماعي بين المناضلات لإتاحة تحويل التجارب بين الأجيال وبين الجهات - النشاط 2.2.4 التبادل مع الحركات النسوية الإقليمية والعالمية من أجل تعزيز التحالفات
3.4	- النشاط 1.3.4 تطوير استراتيجية تواصل نسوية وشاملة - النشاط 2.3.4 رسملة التجارب والنضالات والسرديات التي تحملها المناضلات النسويات

خاتمة

لا تمثل الخطة الاستراتيجية 2025–2030 لمجلس نساء تونس مجرد وثيقة توجيهية، وإنما تجسد إرادة جماعية لتنظيم وتعزيز واستدامة ديناميكية نسوية مدفوعة بتعددية الفاعلات والفاعلين المشاركين والمشاركات. وهي نتاج عملية ديمقراطية متجذرة في الواقع المحلي ومبنية حول رؤية تراهن على التغيير.

ويطمح مجلس نساء تونس بفضل هذه الخطة، إلى أن يتحول إلى شبكة تضامن ومناصرة لا غنى عنها في المشهد الجمعياتي والسياسي والاجتماعي التونسي، وأن يكون قادرا على التأثير في السياسات العامة وتحفيز الوعي، والتأليف بين القوى الحية في الحركة النسوية، والدفاع عن حقوق النساء دون مساومة

يراد لهذه الخطة أيضا أن تكون ديناميكية. فقد تمت صياغتها كأداة حية، قابلة للتكيّف مع الخصوصيات الجهوية ومع التحولات السياسية، ومع كل طوارئ مستجدة. وهي تدعو إلى اليقظة والالتزام والتضامن المستمر بين العضوات والأعضاء.

وأخيرًا، تذكر الخطة بأن النضالات النسوية تمتد على المدى الطويل، وتتطلب الموارد والمثابرة والإبداع والقدرة المستمرة على التجديد. وهذه الوثيقة قاعدة للمضي قدمًا معًا، في أفق احترام المساواة، والكرامة، والحرية، والمواطنة، والعدالة.